

« أزمة الغلاء » العالمية وتأثيرها في إسرائيل

رغم هذه المكاسب ، تواجه الزراعة في إسرائيل الآن عدة تحديات تعتبر مصيرية بالنسبة لتوافر المواد الغذائية داخل إسرائيل ، أحد أسبابها ذلك الغلاء الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية التي تستورد منها إسرائيل حاجاتها الأساسية ، مثل السكر والقمح والعلف . « ان الغلاء الكبير الذي حدث في الأسواق العالمية ، والخوف من « أزمة غذائية » كبيرة في الخارج ، وما يمكن ان يكون لها من انعكاسات علينا ، هو مصدر القلق الأساسي الذي تخيط به الزراعة عندنا الآن » (رأزي غوترمان - معاريف ، ١٩٧٥/٤/١) . فخلال السنين العشر الأخيرة ساد لدى المسؤولين عن الزراعة في إسرائيل الرأي القائل « بأن ما ينقصنا من مواد غذائية يمكن شراؤها في العالم بأسعار أرخص من تكاليف انتاجها هنا . لذلك توجه الاهتمام الى تصدير منتجات أخرى ... اما اليوم فان هذا الافتراض يمر في مرحلة من إعادة النظر ، لانه أصبح واضحا ان وزن الانتاج الزراعي قد ازداد جدا في قائمة الامتيازات ، حيث لم يعد يقاس من ناحية ثمنه فقط ، وانما في ضوء الحاجة الأساسية لتأمين غذاء لسكان الدولة » (ايلي الماد - هارتس ، ١٩٧٥/١/٢١) . فقبل سنتين تقريبا ، كانت عائدات إسرائيل من صادراتها من المواد الغذائية كافية لتمويل وارداتها في هذا المجال . « واليوم تغير الامر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم ... فقبل ٦ سنوات كان سعر اللبوم ٥٠٠ دولار للطن الواحد ، وأصبح اليوم ١٢٠٠ دولار . كذلك كان ثمن السكر ٦٠ دولارا للطن ، فأصبح اليوم نحو ١٠٠٠ دولار للطن ، ويتوقع ان ينخفض الى ٦٠٠ دولار للطن في السنة المقبلة ... وأحيانا تشكل هذه المواد [التي ينبغي استيرادها] نحو ثلث أو نصف أو ٦٠٪ من استهلاك إسرائيل » (المصدر نفسه) .

هناك اختلاف في الآراء بين المسؤولين عن القطاع الزراعي في إسرائيل ، بشأن أهمية ما يحدث اليوم في أسواق المواد الغذائية في العالم ، فبعضهم يرى ان هذا ليس الا أزمة عابرة ، لا يمكن ان تغير نظام توزيع المواد الغذائية في العالم ، بينما يعتقد

تستفيد اليوم من مكاسب التطور الزراعي التي أحرزتها منذ قيامها ، « فنحن نزود أنفسنا بالجزء الأكبر من القمح ، وجميع الخضروات والفاكهة ، والطيب . ومنتجاته ، والقطن ولحوم الطيور ، والأسماك ، وجزء من لحم البقر ، وجزء ضئيل من السكر والعلف ... وتعتبر إسرائيل اليوم من الدول المتطورة في العالم في حقل الزراعة » (ايلي الماد - هارتس ، ١٩٧٥/٢/٥) . كذلك يمكن وصف التقدم الزراعي في إسرائيل بشكل آخر ، « فمثلا ، تضاعف محصول القمح في نفس المساحة من الأرض خلال عشر سنين . وزاد انتاج الخضروات ثلاثة اضعاف ... كذلك حدثت « ثورة » في أساليب الفلاحة وطرق السقي وما شابه » (المصدر نفسه - هارتس ، ١٩٧٥/٢/٢) .

غير انه يبدو ، إضافة الى ذلك ، ان إسرائيل استنفدت جميع مصادرها الطبيعية في المجال الزراعي في الوقت الحالي ، سواء في الأرض او المياه بحيث يقوم بعض المزارعين هناك اليوم بفلاحة أراض غير خصبة لم تكن صالحة للزراعة في الماضي . كذلك فان كمية المياه آخذة في الانخفاض . اما بالنسبة لعدد العاملين في الزراعة فانه أخذ في الانخفاض أيضا ، إذ ان أعدادا منهم تنتقل ، تدريجيا ، الى فرع الصناعة . « وفي ضوء هذه المعطيات فان رأس المال هو الشرط الوحيد لاستمرار تطور الزراعة ... فقد مرت الزراعة في إسرائيل في نفس المسار الذي مرت به في الدول المتطورة ، اي استبدال العمل اليدوي بالعمل الآلي ، الأمر الذي رافقه في كثير من تلك الدول انخفاض في عدد المزارعين وانتقال من القرية الى المدينة . » (المصدر نفسه) . ولكن الكيوتستات في إسرائيل وجدت حلا جزئيا لهذه المشكلة بواسطة نقل أشخاص من الزراعة الى الصناعة داخل مجالاتها ، بعد ان أنشأت صناعات داخلها ، بحيث استطاعت الاحتفاظ بجزء من العمال ومنع انتقالهم الى المدينة ، « واليوم تجد في هذه الكيوتستات اثنان مكيفة هوائيا ، وآليات حديثة ... لحلب الأبقار يستطيع شخص واحد ادارتها ... ثم آليات لقطع اشجار التفاح وغيرها ، وآليات أخرى كثيرة من تلك التي تستخدم في الزراعة » (المصدر نفسه) .